العرب
الجمعة 2019/12/27
السنة 42 العدد 11569

علي أكبر ولايتي: «كلن يعني كلن»

محمد قواص
كاتب سياسي لبناني

قد يكون مطلوبا مراجعة شعارات تم ارتجالها على عجل عند بداية الحراك الشعبي في لبنان في الـ17 من أكتوبر الماضي. بدأ الحراك عفويا انفعاليا، وتمدد دون أيّ خطط مسبقة، وبرزت له واجهات مختلفة متعددة متباينة في هوياتها وطباعها وطرق تعبيرها. لم يجر كثيرا التدقيق في تعريف طبيعة هذا الحراك، واتفق أنه ثورة تطالب بما تطالب به أيّ ثورة في العالم في الحاضر والماضي.

والثورة هي دينامية تتحرى استبدال واقع سيء بواقع مثالي. وعليه لم تطالب ثورة اللبنانيين بتعديلات وإصلاحات، لكنها طالبت برحيل الطبقة السياسية برمّتها، بصفتها مسؤولة عن الوضع المزري الذي وصلت إليه البلاد. وشعار "كلن يعني كلن" (كلهم يعني كلهم) تحوّل من مجرد هتاف تهكمي، إلى مشروع تغيير شامل له منظّروه وكتّابه ودستوريّوه، دون أن يتمكن كل هؤلاء من إنتاج خريطة طريق واقعية تقنع المنتفضين أنفسهم.

لم يقبل "جمهور المقاومة" أن يكون "السيد واحدا منهم". ولم يقبل جمهور حركة أمل أن يكون زعيمها نبيه بري جزءا من "كلن يعني كلن". والمسألة لم تكن بالنسبة إلى الثنائية الشيعية وجهة نظر، بل خطاب تخوين لهذا الحراك، اقتضى اتهامه بالعمالة للعواصم الخبيثة وتنفيذ أجندات خارجية مشبوهة. وأمر كهذا يبرّر هجمات القمصان السود وحاملي رايات "شيعة شيعة شيعة" ضد الحراك المدني جهارا وأمام كاميرات العالم أجمع.

على هذا لا يجوز وضع الخونة والوطنيين في سلة "كلن يعني كلن" وفق أبجديات "المقاومة" وبيئتها. وعلى هذا يأخذ الحراك علماً بأمر تلك "الخصوصية" فيروح في شعاراته يصوّب على الفاسدين وعلى منظومة الفساد دون تكلف عناء تقديم أيّ تشريح سياسي يوضح كيف يترعرع الفاسدون، وما هي منظومة الحماية المطلقة التي يتمتعون بها داخل بلد تهيمن "المقاومة" على مداخل السياسة والأمن فيه.

ورغم أن شعار "كلن يعني كلن" نال نصيبه من غضب التيار العوني وخطاب التخوين الذي أطلقه أمين عام حزب الله السيد حسن نصرالله وهجمات "شباب الخندق" وما يمثلون، إلا أن هذا الشعار في حد ذاته يعاني من وهن بنيوي وتناقض جُواني قد يطرح أسئلة على أهل البلد كما أهل الانتفاضة نفسها.

قد يجوز التنبه إلى أن الشعار بليد لا يتجشم عبء التفريق بين الصالح والطالح داخل الطبقة السياسية اللبنانية. كما أن في الشعار سذاجة تعتبر أن الفساد مرادف للسياسي، وأن نظافة الكف مرادف لغير السياسي. علماً أن الفساد ارتكبه بعض من مارس السلطة وهذا لا يعني أن الفساد لن يصيب من سيمارسه قريبا. ثم إن بعض الطبقة السياسية أنتج وزراء أكفاء يشهد لهم بالنزاهة والمهارة، وأن التخلّص من هذه الطاقات السياسية لصالح نماذج مجهولة في خبراتها مجهولة في خلفياتها وارتباطاتها فيه تسطيح صبياني لا يمكن أن يغطيه ضجيج شعبوية "كلن يعني كلن".

وعلى الرغم من خلافهما السياسي الحاد، اعترفت منابر في حزب الله بكفاءة وزراء حزب القوات اللبنانية، ولم يستطع خصوم "القوات" أن يسجلوا غبار فساد على وزرائه. الأمر قد ينسحب على وزراء حزب الكتائب في حكومات سابقة، ناهيك عن أن تمسك "الكتائب" وزعيمه سامي الجميل بعدم المشاركة في حكومة الصفقات والتسويات، يحصّن الحزب من سهام "كلن يعني كلن". والأمر نفسه قد ينسحب على وزراء هم جزء من أحزاب السلطة وهم أصحاب شعار "غير مطابق للمواصفات"، ولطالما اصطدموا مع حزب الله المدافع عن ممارسات فاسدة معادية للبيئة ولا تطابق أيّ مواصفات مالية.

وليست هذه السطور متطوعة للدفاع عن هذا وذاك، بيْدَ أن أمر البلاد يستحق منا تأملاً يذكّر الرأي العام أن في لبنان، ولاسيما منذ اغتيال الرئيس الرفيق الحريري ورفاقه، مروراً بسلسلة الاغتيالات اللاحقة، من قُتل دفاعا عن هوية لبنانية تنظم الدولة يومياتها، بما يعنيه ذلك من توق لبناء منظومة رقابة سياسية وقانونية تقود إلى الرقي باتجاه أعلى مستويات السيادة والشفافية واستقلالية القضاء بديلا عن وصاية الخارج ووصاية الدويلة على الدولة. وللتذكير أيضا فإن قوى سياسية متهمة بالقتل (تلاحق قتلتها محكمة دولية) فيما بقية الطبقة الحليفة كانت تبرر وتبارك كل عملية قتل. فهل يجوز وضع القاتل والقتيل في قالب "كلن يعني كلن".

يغفل الشعار كل ذلك، ويعتبر أن ما مرّ به البلد سابقا تفاصيل هامشية. لا يأخذ الشعار بعين الاعتبار الطبيعة الطائفية للمنظومة السياسية اللبنانية الناظمة للعقد الاجتماعي اللبناني منذ الاستقلال. فلا يكفي أن تكون الثورة عابرة للطوائف لكي نصدق أن البلد بات لاطائفيا، ولا يجوز أن يتم التغاضي عن مشاعر الغضب التي اعترت الطائفة السنية جرّاء فرض رئيس حكومة لا ترتضيها مراجع الدين والسياسة فيها، في وقت يحفظ مقام رئاسة الجمهورية ومقام رئاسة المجلس النيابي وفق ما يقتضيه مزاج طوائف أخرى.

يطرح الأمر سجالا داخل الطائفة السنية هذه الأيام لصالح التطرف والابتعاد عن نظرية "أم الصبي". السجال قد يتجاوز الحريرية السياسية نفسها باعتبارها مرة أخرى تتراجع عن حقوق إرضاءً لميثاقية الآخرين دون أيّ اعتبار للميثاقية الخاصة بالطائفة، وبالتالي فإن اللعب بالتوازنات يهدد الحراك المدني ويعيد البلد إلى مربع الجدل الطائفي التقليدي.

ليس لبنان اللاطائفي الذي خرج في الـ17 من أكتوبر يرسم أنبل انتفاضة عرفها تاريخ البلد منذ استقلاله. هو لبنان الطائفي الذي خرج أبناؤه مغادرين أسوار طوائفهم متوسّلين وطنا يتجمعون داخل أسواره. هي ثورة الطوائف على طبقتها السياسية الحاكمة وإعلان جهوزيتها لسلوك سبل جديدة خلاقة للعبور نحو لا طائفية سياسية تحرم زعماء الطوائف من امتيازاتهم.

بيْدَ أن ذلك التحول يحتاج إلى حكمة وحنكة وحصافة، يحتاج إلى توفر ظروف خارجية مساعدة وعوامل دولية ضاغطة، ويحتاج إلى قراءة الحدث اللبناني داخل مشهد إقليمي دولي واسع يجيد عدم العبث في طرح الشعارات، خصوصا حين يتم التقاطها وطبخ مفرداتها والخروج بحكومة عتيدة تفرزها قوى الأمر الواقع، التي ليس فقط هدفها حماية هذا الواقع ومحرماته، بل أخذ البلد إلى مرحلة خطيرة تحت شعار "كلن يعني كلن".

إذا ما قيّض لحكومة حسان دياب أن ترى النور فإن قبول أصحاب شعار "كلن يعني كلن" بها تحت مسوّغ "امنحوها فرصة"، يسقط لبنان برئاساته الثلاث وحكومته العتيدة داخل حضن إيران. المسألة ليست تحليلا بل تصريحا علنيا لمستشار المرشد الإيراني، علي أكبر ولايتي، يعتبر المعترضين على الرئيس المكلف وجهوده أنهم عملاء للسعودية وأميركا.

من يصلي متعبدا شعار "كلن يعني كلن" سيكتشف سريعا أن الشعار سيعني في النهاية أن أمر البلد لهم وليس للمصلين.

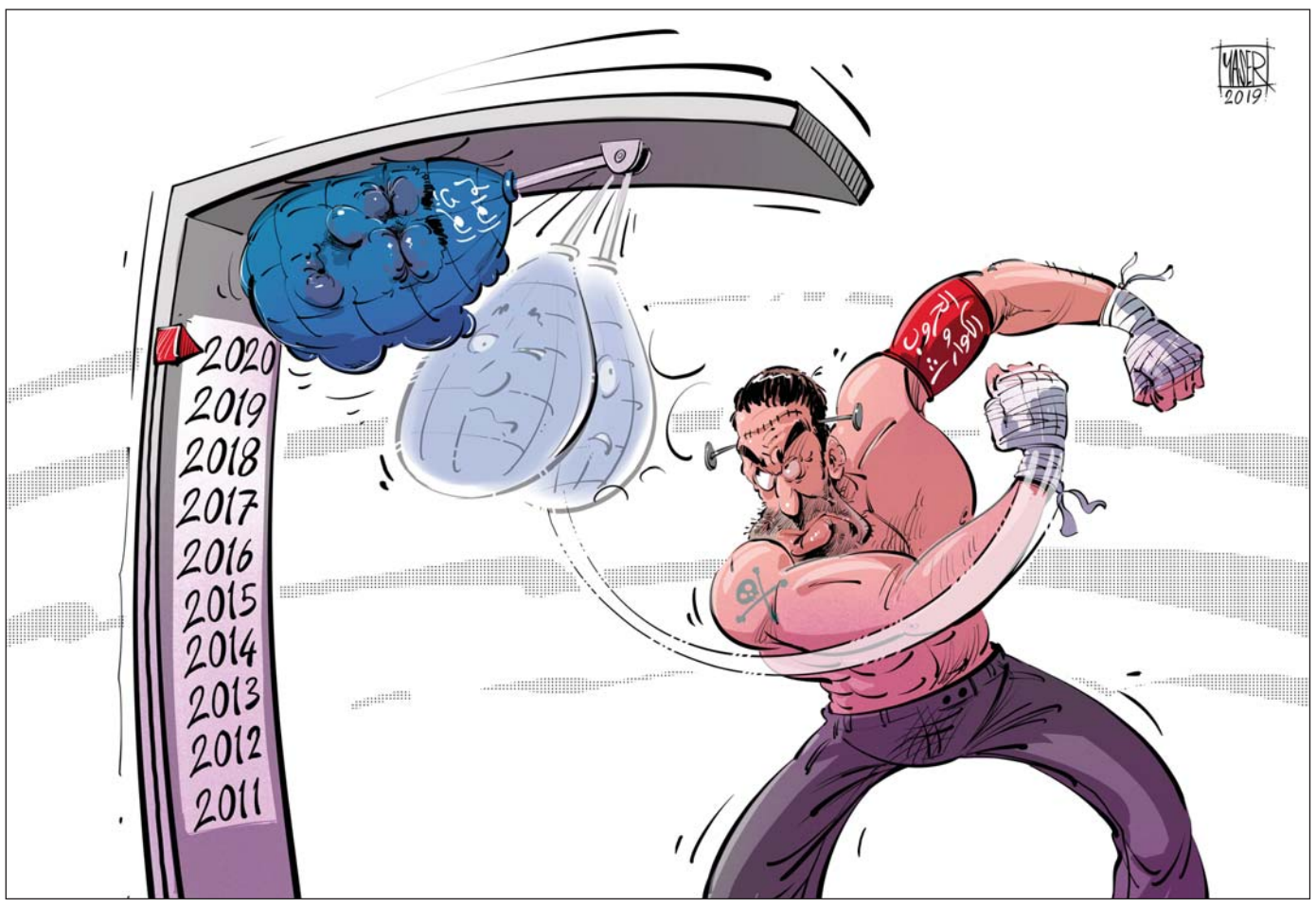

حرب العقوبات الأميركية

بهاء العوام
صحافي سوري

يأمل الرئيس الأميركي دونالد ترامب باتفاق تجاري قريب بين بلاده والصين. الاتفاق برأي ترامب هو قطاف حرب عقوبات وضرائب شنها على ثاني اقتصاد في العالم، كي يقوم الميزان التجاري للولايات المتحدة. وما الصين إلا جبهة في حرب العقوبات التي أعلنها ترامب على العالم منذ قدومه إلى السلطة نهاية 2016.

ثمة جبهة ثانية من جبهات حرب العقوبات "الترامبية" في إيران، وثالثة في روسيا، ورابعة في كوريا الشمالية، وأخرى في أوروبا وتركيا والسودان وفلسطين وسوريا ولبنان وفنزويلا وغيرها. وتتسع القائمة لأفراد ومؤسسات إضافة إلى الدول. جميع الجبهات يديرها ترامب عبر حسابه على تويتر دون أن يدفع دولاراً واحداً.

بالنسبة إلى ترامب هذه الحرب أكثر جدوى وأقل كلفة على بلاده من الحرب العسكرية التقليدية. أو لنقل هذه الحرب هي التي يتقنها رجل الأعمال والملياردير الذي سكن البيت الأبيض منذ ثلاث سنوات. ويتوقع أن يعيش فيه خمس سنوات أخرى، حيث يرجّح أن يفوز في الانتخابات الرئاسية المقبلة نهاية 2020.

تبدو حرب العقوبات أطول من الحروب التقليدية في اتضاح نتائجها، ولكن الحقيقة عكس ذلك إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تداعيات حروب السلاح التي تستمر لسنوات وعقود. طبعاً المتضرر من حرب العقوبات، كما السلاح، هم الشعوب قبل الأنظمة والحكومات، ولكن ذلك يعتبر خسائر جانبية بالنسبة إلى ترامب.

تأمل واشنطن أن تحقق لها حرب العقوبات ما تريده دون أن تحرك جندياً واحداً أو تطلق رصاصة واحدة. يقول الرئيس الأميركي إن جيشه الأكبر في العالم لن يتحرك إلا إذا استدعت الحاجة، ويبدو أن الحاجة للجيش الأميركي في زمن ترامب انحصرت فيما يشبه التعاقد مع شركة أمن خاصة، الحماية مقابل المال.

أحلام الرئيس الأميركي في حرب العقوبات كثيرة وكبيرة. على كل جبهة يريد ترامب انتصاراً سياسياً أو اقتصادياً. وجملة الانتصارات مع بعضها ستعيد تتويج الولايات المتحدة قطباً وحيداً في العالم. ليس فقط يخيف الجميع بقوته العسكرية، وإنما يفرض على الدول رسم سياساتها بما يجنبها العقوبات الأميركية.

لعل أبرز الانتصارات التي ينتظرها الرئيس ترامب في حرب العقوبات، عودة إيران إلى المفاوضات حول برنامجها النووي وخرابها في الشرق الأوسط. في سبيل ذلك فرضت واشنطن على طهران أقسى العقوبات في تاريخ الولايات المتحدة، وشملت بتلك العقوبات كل ذراع عسكري وسياسي لإيران داخل البلاد وخارجها.

من أحلام ترامب أيضاً المرونة الروسية في ملفات تعني بلاده حول العالم، وعلى رأسها الملف السوري والهيمنة على حدود حلف الناتو في القارة العجوز. في هذا السياق يفهم توقيع ترامب مؤخراً على قانون قيصر الذي يضيّق الخناق على موسكو قبل دمشق، رغم أنه يتجاهل مصالح الحلفاء الأوروبيين لواشنطن.

في الحقيقة لا يمكن اعتبار تضرر الأوروبيين بالعقوبات الأميركية على دول مثل إيران وروسيا والصين بمثابة تداعيات جانبية غير مقصودة. فالولايات المتحدة تعرف تماماً عمق مصالح الأوروبيين مع هذه الدول، كما أن ترامب لا يستثني دولا مثل فرنسا وألمانيا، قادة الاتحاد الأوروبي، في حرب عقوباته العالمية.

حرب ترامب تريد أيضا وقف البرنامج النووي لكوريا الشمالية، وإجبار الفلسطينيين على القبول بصفقة القرن. بالإضافة إلى أنها تسعى لتغيير نظام الحكم في فنزويلا، ووقف الهجرة من المكسيك. ولا ننسى معاقبة تركيا على شراء الصواريخ الروسية أس400-، وتخويف كل دولة تريد أن تحذو حذوها في المنطقة.

بشكل أو بآخر يمكن القول إن حرب العقوبات الترامبية تأتي على كل شيء في العالم. تحاصر كل أزمة دولية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو حتى بيئية، مدّعية الرغبة في حلها. ولكن ليس وفق المعايير الأخلاقية التي يعرفها البشر أو يأمل بها المتضررون من الأزمات، وإنما وفق ما يلبّي المصالح الأميركية فيها.

العقوبات أدوات ضغط تمارسها منذ عقود الولايات المتحدة والقوى الكبرى في العالم، بالإضافة إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة. لم تكن يوماً مجردة من المصلحة السياسية أو محمولة على أغراض إنسانية بحتة، ولكن الملياردير حوّلها إلى سلاح ابتزاز فج ووقح يلاحق كل من يخالف المشيئة الأميركية.

ماذا يعني أن تُدرج على قائمة العقوبات الأميركية؟ يعني ببساطة أن تختم بحرف قرمزي يجعل كل العالم يبتعد عنك ويتجنب حتى مصافحتك. العقوبات مثل العار يلاحق كل من يتعامل مع المعاقبين، دولاً كانوا أو منظمات أو أفراداً. وهي عدوى قد تصيبك عند مشاركتك حتى الطعام والشراب مع المعاقبين أميركياً.

بلغة السياسة البحتة يحق لدولة مثل أميركا تمتلك أقوى جيش واقتصاد في العالم أن تفرض عقوبات على من تشاء ومتى تشاء. يحق لها أن تمارس رعونتها، وأن تبتز بقوتها العسكرية والمالية الكوكب بجميع مخلوقاته. ولكن بلغة الإنسانية التي لا تُسمعُ في أيّ بقعة على الأرض، يجب أن يكون لذلك معايير دولية. بلغة السياسة أيضا يمكن أن تؤيد عقوبات ترامب على دول وأنظمة وتستنكرها على دول أخرى. يتوقف الأمر على مدى تأييدك أو خصومتك مع الدول المُعاقَبة. بهذه الانتقائية تتفهم أيضاً حق بعض المُعاقَبين في رفض ومقاومة العقوبات، وتعتبر مقاومة غيرهم للعقوبات إمعانا في الإرهاب والتخريب والاستبداد.

المفارقة عندما تتسبب الولايات المتحدة بمشكلة ما، ثم تبحث عن حل للمشكلة بحرب عقوبات أو أسلحة. أزمة إيران مثال جيد على هذا. البيت الأبيض في عهد الرئيس السابق باراك أوباما هو من فتح لإيران أبواب العراق وسوريا ولبنان واليمن، وفي عهد الرئيس ترامب يريد معاقبة إيران على وجودها في هذه الدول.

الأزمة السورية مثال آخر. فلو أرادت الولايات المتحدة إسقاط الرئيس بشار الأسد لكان في عداد المخلوعين منذ سنوات. ولكنها هي من ماطل في هذا وأطال عمر نظام دمشق. وبعد نحو تسع سنوات يصحو ضمير ترامب فجأة عند رؤيته لصور المعتقلين السوريين المعذبين، فيقرر معاقبة النظام ويوقع قانون قيصر.

يستحق السوريون رئيسا أفضل من الأسد، ويستحق الإيرانيون حكما غير نظام الولي الفقيه. ولكن هل تساند عقوبات ترامب الشعبين وغيرهما من شعوب العالم، في مطالبهم بالتغيير والحياة الكريمة، أم أنها مجرد أدوات ابتزاز للأنظمة كي تراعي المصالح الأميركية وتلبي نزوات البيت الأبيض في هذا الملف أو ذاك؟

إن نجحت واشنطن في إبرام اتفاق مع بكين، فهذا يعني أن التسوية بين البيت الأبيض والنظام الصيني المستبد قد اكتملت. أما بقية العقوبات التي نثرها ترامب على سطح الكوكب، فهي تنتظر نضوج التسويات بينه وبين أنظمة الدول التي فُرضت العقوبات عليها، ولا تنتظر أبداً إنصاف شعوب تلك الدول.

بقليل من التنازلات يمكن أن يتخلص الملالي من العقوبات الأميركية، وبقليل من التنازلات أيضاً يمكن للأسد أن يستمر على رأس السلطة في سوريا عشر سنوات أخرى. هذه هي الوصفة السحرية للتخلص من عقوبات ترامب في أيّ مكان وزمان، لأنها ببساطة لا تستند على مطالب أخلاقية وإنما دوافع ابتزازية.

عقوبات ترامب حق يراد به باطل. ولأن الأنظمة المستبدة في كل مكان تمتلك الخبرة الكافية في المساومة وتتقن لعبة الابتزاز التي يحبها الرئيس الأميركي، ويدير بها سياسته الخارجية، فلن يطال الشعوب أيّ خير من هذه العقوبات، ولن يحصد المتفائلون بالولايات المتحدة إلا مزيداً من الانتظار والخيبات.

يستحق السوريون رئيسا أفضل من الأسد، ويستحق الإيرانيون حكما غير نظام الولي الفقيه. ولكن هل تساند عقوبات ترامب الشعبين وغيرهما من شعوب العالم، في مطالبهم بالتغيير والحياة الكريمة، أم أنها مجرد أدوات ابتزاز للأنظمة كي تراعي المصالح الأميركية